مركز الدبلوماسية المناخية

أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

كيف تستطيع البلدان الهشّة والمتأثرة بالصراعات الاستفادة من الإعلانات الصادرة في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف؟

جو بطيخ

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2024

بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

يوليو 2024

المؤلفون:

جو بطيخ

باحث غير مقيم في مركز الدّبلوماسيّة المناخية بأكاديمية أنور قرقاش الدّبلوماسيّة.

تركز اهتمامات جو البحثية على الدور المحوري للقطاع الخاص في معالجة تهديدات الأمن المناخي، مع التركيز بشكل خاص على الاستجابة للكوارث في البلدان النامية. وتمتد خبراته إلى القطاع الخاص والمنظمات الإنسانية الدولية. وقد ترأس جو بطيخ مركز المعرفة للطاقة والمياه التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر في الإمارات العربية المتحدة، وتولى شؤون الاستدامة ومسؤولية الشركات والعلاقات الحكومية والصناعية لشركة إريكسون على مستوى الشرق الأوسط وشرق أفريقيا. ويثري هذا التنوُّع في الخبرات جهوده الحالية للحصول على درجة الدكتوراة في إدارة الاستدامة من جامعة واترلو، كندا.

ملخَّص:

تناقش هذه النظرة التحليلية أهمية الإعلان بشأن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام، والذي صدر في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 28) في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويعد هذا الإعلان أمرًا حيويًا؛ لأنه يعترف بالعلاقة المعقدة بين تغير المناخ والهشاشة والصراع، وخاصة في المجتمعات الضعيفة. ويهدف إلى دمج هذه القضايا في أجندة العمل المناخي العالمية لضمان استجابات مستهدفة وفعالة.

- وافقت على الإعلان 80 حكومة و43 منظمة، ويركز على الحاجة إلى التعاون الدولي لدعم المجتمعات التي تواجه التهديدين المزدوجين المتمثلين في تغير المناخ والصراع.
- يؤثر تغير المناخ بشكل غير متناسب على السكان المهمشين، ويؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع. ولذلك، هناك حاجة ملحة لدعم هذه المجتمعات للتكيف مع تغير المناخ.
- يركز الإعلان على تعزيز الدعم المالي وبناء القدرات، وتحسين الممارسات الجيدة ووضع البرامج، وضمان العمل المنسق بين مختلف الجهات ذات العلاقة.
- تعتبر حالة تمويل المناخ أمرًا بالغ الأهمية، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تعيش في أوضاع هشة وتعاني من الصراعات، حيث غالبا ما يكون التمويل أقل ودرجة المخاطر المتصورة أعلى.
- تُسلِّط الورقة البحثية الضوء على العديد من الآليات والصناديق المالية، بما في ذلك صندوق الخسائر والأضرار، وصندوق التكيف مع المناخ، وصندوق البلدان الأقل نموا، والصندوق الخاص لتغير المناخ، وصندوق المناخ الأخضر، مما يبرز الجهد العالمي لدعم المناطق الضعيفة.
- تؤكد هذه الورقة البحثية الحاجة إلى نهج شامل لمعالجة القضايا المتشابكة مثل تغير المناخ والصراع والهشاشة، مع التركيز على أهمية التعاون الدولي، والدعم المالي الهادف، والاستراتيجيات الشاملة لضمان المرونة والتعافي المستدام في المناطق المتضررة.
- تشمل توصيات السياسات ما يلي:

1. تحسين الوصول إلى تمويل المناخ واستخدام الموارد المخصصة بشكل فعال، مما يساعد في توفير الدعم المالي بسهولة وتخصيصه بكفاءة للقطاعات الأشد احتياجًا له.
2. تعزيز حلول التمويل المبتكرة ودمج العمل المناخي مع جهود السلام؛ لبيان أهمية آليات التمويل الإبداعية والتضافر بين الاستدامة البيئية وحل النزاعات.
3. تعزيز القدرات المحلية لضمان تأثيرات مستدامة على مستوى المجتمعات، والتأكيد على الحاجة إلى بناء القدرة على الصمود والقدرات على التكيف على المستوى الشعبي لتحقيق فوائد طويلة الأمد.

تفاصيل الموضوع

طُرح بند جديد في جدول أعمال العمل المناخي العالمي في مؤتمر كوب 28،الذي عُقِد مؤخرًا في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو: اليوم المواضيعي الأول المخصص بعنوان "الإغاثة والتعافي والسلام" لتناول الآثار المتداخلة المتعلقة بتغير المناخ وأوضاع الهشاشة والاحتياجات الإنسانية. وكانت إحدى النتائج الرئيسية لهذا اليوم المُرّكز هو إصدار إعلان كوب 28 بشأن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام.[1] وصيغت هذه الوثيقة بفضل التعاون بين تحالف متنوع من المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجالات العمل المناخي، والرعاية البيئية، والتنمية، والجهود الإنسانية، والسلام والأمن. وهذا الإعلان، وهو الأول في مؤتمر الأطراف المعني بالمناخ الذي يركز على تغير المناخ والبلدان التي تعاني من الهشاشة والصراعات، حظي بموافقة 80 حكومة و43 منظمة.

يعد إعلان كوب 28 بشأن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام خطوةً حيويةً في الاعتراف بالتداخل المعقد بين تغير المناخ والهشاشة والصراع ومعالجته. وهذا الإعلان بالغ الأهمية لأنه يعترف بالتحديات الفريدة التي تواجهها المجتمعات والبلدان التي تصارع في آن واحد آثار تغير المناخ والهشاشة أو الصراع. وعندما يدرج الإعلان هذه القضايا في جدول أعمال العمل المناخي العالمي، فإنه يضمن عدم التغاضي عن الاحتياجات والظروف المحددة لهذه الفئات الضعيفة، بل يتم دمجها في استراتيجيات التخفيف والتكيف على نطاق أوسع.

الهدف الرئيس للإعلان هو مساعدة الشعوب والمجتمعات والبلدان التي تعاني من التهديدين المزدوجين المتمثلين في تغير المناخ والصراع. وهو يوفر إطارًا للتعاون والدعم الدوليين، مصممًا لتلبية ظروفهم واحتياجاتهم الفريدة. يمهد هذا الإعلان الطريق لنهج أكثر استهدافًا وفعالية وتكاملاً للعمل المناخي الذي يعتبر السلام والأمن عنصرين أساسيين في استراتيجيات الاستجابة. ويمكن أن يساعد الإعلان في تعبئة الموارد، وتعزيز القدرة على الصمود، وتقوية التعافي المستدام والسلام في المناطق الأكثر احتياجا، وذلك من خلال المواءمة بين جهود الحكومات والمنظمات. وفي نهاية المطاف، يمثل الإعلان التزاما بضمان أن يكون العمل المناخي شاملا ومنصفا، ويصل إلى أولئك الأكثر عرضة للتأثيرات المجتمعة لتغير المناخ والهشاشة والصراع. ومن المهم ترجمة الإعلان على أرض الواقع من خلال زيادة الدعم المالي بشكل كبير للانتقال من جدول أعمال المناخ إلى حلول قابلة للتنفيذ، ومن خلال تعزيز قدرة هذه البلدان المتضررة على الوصول إلى آليات تمويل المناخ واستخدامها بكفاءة.

تغير المناخ والبلدان التي تعاني من الهشاشة والصراعات

يتزايد النظر إلى تغير المناخ بوصفه عنصرًا مؤثرًا في انعدام الأمن، مما يؤثر على المجتمعات والمناطق والدول في جميع أنحاء العالم. فآثار تغير المناخ على الأمن متعددة الأوجه ومعقدة، وتشمل الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيث تشمل الآثار البيئية ازدياد وتيرة الأحداث المناخية المتطرفة، مثل الأعاصير والجفاف والفيضانات، والتي يمكن أن تدمر المجتمعات، وتعطل الاقتصادات، وتؤدي إلى نزوح جماعي للسكان. وتؤدي مثل هذه الأحداث إلى استنزاف موارد وقدرات الدول على الاستجابة بفعالية، مما يزيد من خطر الصراع وعدم الاستقرار، خاصة في المناطق الضعيفة فعلًا جراء التوترات القائمة أو الهشاشة الاقتصادية.[2] من الناحية الاقتصادية، يمكن لتغير المناخ أن يقوض سبل العيش، وخاصة في قطاعات مثل الزراعة وصيد الأسماك والسياحة، والتي تعتمد بشدة على الظروف المناخية. ويمكن أن يترتب على فقدان الدخل وفرص العمل تفاقمُ الفقر وعدم المساواة، مما يسفر عن زيادة المنافسة على الموارد المتضائلة. ويمكن أن تقود هذه الضغوط الاقتصادية إلى تأجيج المظالم والاضطرابات الاجتماعية، مما قد يصل إلى أعمال عنف. من الناحية الاجتماعية، تغير المناخ بمثابة "عامل مُضاعِف للتهديدات" حيث يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية القائمة وأوجه عدم المساواة. ويمكن أن ينتج عنه ندرة الموارد، وخاصة المياه والأراضي الصالحة للزراعة، مما يزيد من المنافسة والصراع بين المجتمعات أو الدول. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للهجرة الناجمة عن المناخ أن تفرض ضغوطا على المراكز الحضرية والمجتمعات المضيفة، مما يسبب توترات اجتماعية، وكراهية الأجانب، واشتباكات. من الناحية السياسية، يمكن للتحديات التي يفرضها تغير المناخ أن تقوض شرعية الحكومات وسلطتها، خاصة إذا كان يُنظر إليها على أنها غير قادرة أو غير راغبة في معالجة التأثيرات بفعالية. وهذا يمكن أن يسبب اضطرابات سياسية، وإضعاف مؤسسات الدولة، بل وحتى خلق فراغ في السلطة يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية أو الجماعات المتطرفة استغلاله.[3,4]

إن عواقب تغير المناخ خطيرة وتؤثر بشكل غير متناسب على السكان المهمشين في العالم. وتُشكّل الظواهر الجوية المتطرفة الشديدة والمتكررة والتي لا يمكن التنبؤ بها، مثل ارتفاع درجات الحرارة، وتزايد هطول الأمطار بشكل غير منتظم، والعواصف العنيفة، وحالات الجفاف الممتدة، وارتفاع منسوب مياه البحر - تشكل تهديدات كبيرة لحياة الناس. وتُقوّض هذه التأثيرات المناخية إمكانية الحصول على الغذاء والماء والخدمات الأساسية ، وتعرض الصحة البدنية والعقلية للخطر، وتهدد معالم التنمية. وقد سلطت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة الضوء على أن 50 عاما من التقدم في مجال الصحة العالمية معرضة للخطر، في ظِل تزايد انعدام الأمن الغذائي الناجم عن المناخ بعد عقود من التراجع في حدته، وذلك جراء الصدمات المناخية المتكررة والصراعات ، وغيرها من العوامل.[5] في الوقت نفسه، حذر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من أن احتياجات المساعدة الإنسانية قد تتضاعف بحلول عام 2050 بسبب أزمة المناخ.[6]

يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أوجه الضعف لدى أولئك الذين يواجهون صعوبات فعلًا، وخاصة في البلدان النامية، حيث تعتمد سبل العيش بشدة على الظروف الجوية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تغييرات جذرية في أساليب الحياة، مما يدفع الناس نحو المناطق الحضرية المكتظة والمعرضة للكوارث. في المناطق المتأثرة بالصراعات، حيث تضعف المؤسسات والخدمات الأساسية ويتم تهميش المجتمعات المحلية، يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم التحديات القائمة. ولا تؤدي الصراعات إلى تعطيل آليات التكيف لدى الناس فحسب، بل تسبب أيضا أضرارا بيئية، مما يحد من قدرتهم على التكيف مع تغير المناخ. وتنعكس نقطة الضعف هذه في مؤشر مبادرة نوتردام العالمية للتكيُّف، الذي يلخص مدى ضعف البلدان واستعدادها للتكيف مع تغير المناخ. كانت نسبة 60% من البلدان العشرين التي تعتبر الأكثر عرضة للمخاطر المناخية والأقل استعداذا للتكيف مع تغير المناخ من البلدان التي تعاني من الهشاشة والصراعات.[7] وتواجه هذه البلدان مخاطر متزايدة بسبب ضعف الأسس المجتمعية، مما يقوض قدرتها على التكيف مع المناخ.

هناك حاجة ماسة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بشكل عاجل وطموح للتخفيف من أزمة المناخ هذه. ومن المهم بنفس القدر ضمان حصول المجتمعات، وخاصة تلك التي تعاني من الصراع، على الدعم الكافي للتعامل مع تغير المناخ والتكيف معه. وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد بهذه الحاجة، لا يزال العمل المناخي والتمويل محدودين في المناطق المتأثرة بالصراع. ويسلط هذا الواقع الضوء على فجوة كبيرة في قدرة الحكومات والمنظمات الدولية والعاملين في المجال الإنساني، من بين جهات أخرى، على الاستجابة للتحديات المتداخلة المتمثلة في أزمات المناخ، والتدهور البيئي، والعنف. وهذا يترك العديد من الأشخاص والمجتمعات الذين يعيشون في بلدان مهددة أو متأثرة بالهشاشة أو الصراعات يواجهون احتياجات إنسانية حادة، وهم أيضًا في خط المواجهة مع تغير المناخ ومن بين الأقل من حيث الموارد في التكيف مع تغير المناخ. وتتطلب معالجة هذه الفجوة اتباع نهج مركّز في العمل المناخي والتنمية، والانتقال إلى ما هو أبعد من الاستجابات لحالات الطوارئ، لدعم التكيف المستدام مع المناخ. وهذا ما حاول إعلان كوب 28 بشأن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام التصدي له.

المربع 1: دراسة حالة لسوريا

بعد عقد من الصراع في سوريا، تعمل 50% فقط من البنية التحتية للمياه في البلاد كما ينبغي.[8] فتدمير البنية التحتية، مثل مرافق معالجة المياه، جعل من الصعب على البلاد التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة. وشهد عام 2021 أزمة بيئية كبيرة في سوريا، حيث انخفض منسوب المياه في نهر الفرات انخفاضًا غير مسبوق. وكان لهذا التطور آثار عميقة وواسعة النطاق على البلاد وشعبها. ففي المقام الأول، أدى انخفاض تدفق المياه إلى تقييد الوصول إلى مياه الشرب بشدة لعدد لا يحصى من السكان، مما مهد الطريق لأزمة صحية كبيرة. ومع تضاؤل توافر المياه النظيفة، حدثت زيادة ملحوظة في حالات الإصابة بالأمراض التي تنتقل عبر المياه، مما أثر على صحة ورفاهية السكان السوريين. وبعيداً عن المخاوف الصحية المباشرة، كان لانخفاض مستويات النهر أيضاً تأثير كبير على البنية التحتية والاقتصاد في سوريا، وخاصة في القطاعات التي تعتمد على مياه النهر. وواجه توليد الطاقة الكهرومائية، وهي مصدر حيوي للكهرباء للعديد من المناطق، اضطرابات بسبب عدم كفاية تدفق المياه عبر السدود على نهر الفرات. وأدى هذا الانخفاض في توليد الطاقة الكهرومائية إلى نقص الطاقة، مما أثر على المناطق السكنية والشركات والخدمات الحيوية على حد سواء. وكانت الزراعة، التي تمثل إحدى ركائز الاقتصاد السوري وهي مصدر حيوي لدخل السكان، من بين القطاعات الأخرى التي تضررت بشدة من انخفاض تدفق نهر الفرات. ولم تتمكن أنظمة الري، التي تعتمد على النهر للحصول على المياه، من العمل كما ينبغي، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية. وعانت المحاصيل من نقص المياه، مما ترتب عليه انخفاض حصيلتها وزيادة انعدام الأمن الغذائي بين السكان.[9] وهذا يوضح التأثير العميق والمتعدد الأوجه على السلامة والصحة والحصول على الغذاء والمياه والأمن الاقتصادي. لم يؤد الصراع في سوريا إلى تدمير البنية التحتية للبلاد فحسب، بل أدى أيضًا إلى تفاقم حدة تعرض البلاد لتغير المناخ. ولا تواجه البلدان التي تعيش في سلام، والتي تتمتع بقدر أكبر من الموارد والاستقرار، مثل هذه الدرجة من التحدي.

تمويل المناخ للدول الهشّة والمتأثرة بالصراعات

تمويل المناخ له أهمية بالغة في السعي العالمي لمواجهة تغير المناخ، حيث يسهل تنفيذ تدابير التخفيف والتكيف الأساسية، لا سيما في المناطق الضعيفة والأقل نموا اقتصاديا. وهذا النوع من التمويل ضروري لتمويل الجهود الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتنفيذ أو تعزيز مصارف الكربون، ومساعدة المجتمعات على التكيف مع آثار تغير المناخ، لا سيما في البلدان النامية حيث تندر الموارد ويكون تأثير تغير المناخ أكثر حدةً. وتعد فعالية وعدالة توزيع تمويل المناخ واستخدامه أمرًا في منتهى الأهمية لتحقيق أهداف المناخ العالمية ودعم الانتقال نحو مجتمعات مستدامة ومرنة ومنخفضة الكربون. وينطوي تمويل المناخ على مصادر وقنوات مختلفة. فالتمويل العام يأتي من مصادر حكومية، ويتم توجيهه غالبا من خلال آليات دولية مثل صندوق المناخ الأخضر، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف، التي تم إنشاؤها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. أمّا التمويل الخاص فإنه يشمل استثمارات من كيانات خاصة، مثل الشركات والصناديق الخاصة والمستثمرين الأفراد، وغالبًا ما يكون الدافع وراء ذلك هو الربح أو المسؤولية الاجتماعية للشركات أو المتطلبات التنظيمية. وتشمل المصادر البديلة الأدوات المالية مثل السندات الخضراء وأرصدة الكربون. ويمكن استخدام هذه الأموال في مجموعة واسعة من الأنشطة، بدءًا من مشاريع الطاقة المتجددة وتدابير كفاءة استخدام الطاقة وحتى الحفاظ على الغابات وإدارة موارد المياه.

الوضع الحالي لتمويل المناخ في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات قضية معقدة تواجه العديد من التحديات والاختلافات. فتمويل المناخ ضروري لمساعدة البلدان الضعيفة على التكيف مع تأثيرات المناخ والانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون. ومع ذلك، تشير الأبحاث التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات غالبا ما تتلقى تمويلا أقل للمناخ من المناطق الأكثر استقرارا.[10] وهذا النقص في التمويل مؤثر لأن هذه المناطق عادة ما تكون من بين المناطق الأكثر عرضة لتغير المناخ، وتعاني من ضعف شديد وانخفاض الاستثمار في قدرات التكيف مع تغير المناخ ومواكبته. وتشير هذه النتائج إلى أن درجة الهشاشة والصراع في منطقة ما تؤثر تأثيرًا كبيرًا على الوصول

إلى تمويل المناخ. على سبيل المثال، بين عامي 2014 ومايو 2021، تلقت الدول الهشة والهشة للغاية تمويلا أقل بكثير للفرد من الصناديق الرأسية الرئيسية للمناخ مقارنة بالدول غير الهشة. وعلى وجه التحديد، تلقت الدول الهشة للغاية متوسطًا قدره 2.1 دولارًا أمريكيًا فقط للشخص الواحد، في تناقض صارخ مع 10.8 دولارًا أمريكيًا للشخص الواحد في الدول الهشة، و161.7 دولارًا أمريكيًا للشخص الواحد في الدول غير الهشة. ويعود هذا النقص في التمويل إلى المخاطر المرتفعة والتعقيدات المرتبطة بتنفيذ مشاريع المناخ في هذه المناطق.

الشكل 1. إجمالي مشاريع التمويل الرأسي حسب تصنيف هشاشة البلدان -2014مايو 2021 (باستثناء التمويل المشترك).

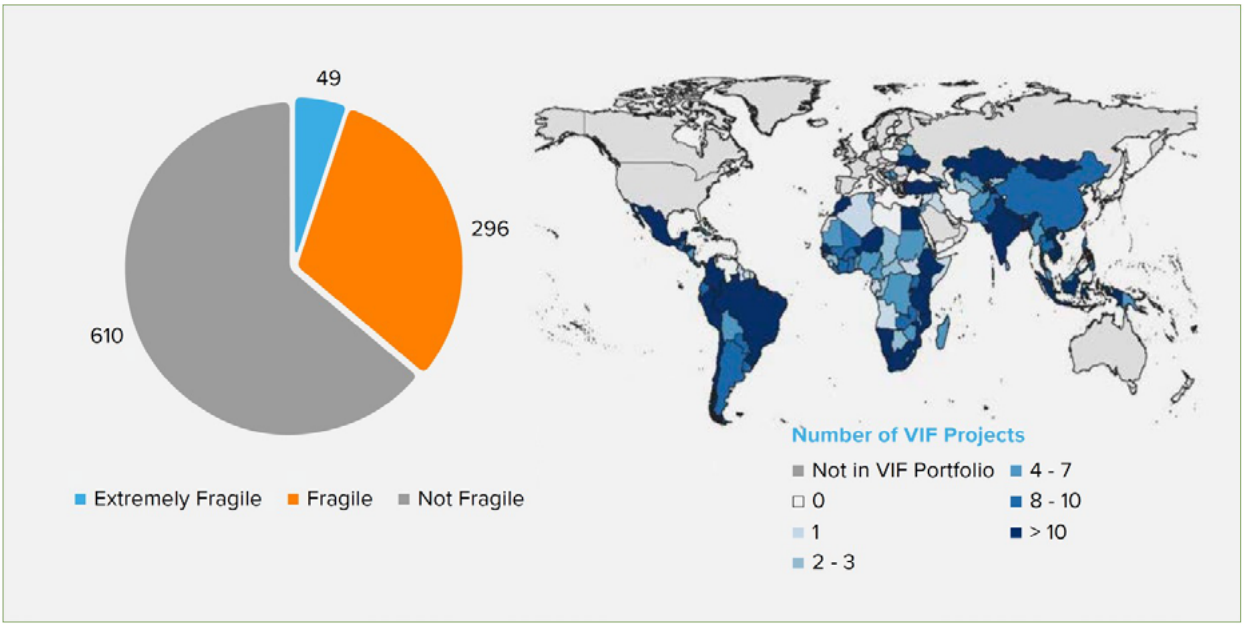

المصدر: تمويل المناخ من أجل الحفاظ على السلام (2021)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يتنوع مقدمو التمويل المناخي. فالدول المتقدمة تتعهد بتقديم الدعم المالي للدول النامية، على النحو المبين في اتفاقيات المناخ الدولية، مع الاعتراف بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وتسهم بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية وكيانات القطاع الخاص والمنظمات الخيرية بتمويل كبير. والهدف هو تحقيق العمل المناخي الفعال من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع والاستراتيجيات التي تخفف من آثار المناخ وتدفع عجلة التنمية المستدامة.

تدرك البلدان المتقدمة، باعتبارها موقعة على العديد من اتفاقيات المناخ الدولية، دورها ومسؤوليتها في دعم البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في التعامل مع أزمة المناخ. وتعترف بالتأثير غير المتناسب لتغير المناخ على هذه المناطق المعرضة للخطر، على الرغم من كونها مسؤولة عن نسبة صغيرة من الانبعاثات، وضرورة دمج المرونة المناخية والتنمية المستدامة في عمليات التعافي وبناء السلام. إن توفير التمويل المناخي لهذه البلدان ليس التزامًا أخلاقيًا فحسب، بل هو أيضًا ضرورة استراتيجية لضمان الاستقرار والأمن العالميين. فالإخفاق في دعم البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في مواجهة التحديات المناخية يمكن أن يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار والصراع، الأمر الذي يمكن أن تكون له آثار غير مباشرة خارج حدودها.[11] وتقوم البلدان المتقدمة فعلًا بتوجيه تمويل المناخ إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات من خلال آليات مختلفة، بما في ذلك المساعدات الثنائية، والمساهمات في الصناديق الدولية، مثل صندوق المناخ الأخضر، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف، ومن خلال مؤسسات أخرى متعددة الأطراف وبنوك التنمية. وتستخدم هذه الأموال لتمويل المشاريع التي تلبي الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل للقدرة على التكيف مع تغير المناخ، مثل تطوير البنية التحتية، ودعم الزراعة، وإدارة الموارد المائية، ومبادرات بناء القدرات. ومع ذلك، فإن تدفق تمويل المناخ من البلدان المتقدمة إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات كان غير متسق ويعتبر غير كاف. وخلص تقرير حديث صادر عن

منظمة أوكسفام إلى أنه بين عامي 2019 و2020، كان التمويل المناخي المقدم إلى الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات أقل بشكل ملحوظ في المتوسط للشخص الواحد مقارنة بالدول غير الهشة. والتفاوت في التمويل أكثر وضوحا في المناطق التي تشهد صراعات نشطة، مما يؤكد الحاجة إلى تحسين الاستهداف وتخصيص الموارد. ومن الجدير بالذكر أن توزيع الأموال غير متساوٍ، حيث تتلقى بعض البلدان الهشة والمتضررة تمويلًا أقل بكثير للفرد من غيرها، مما يشير إلى التفاوت بينها ويسلط الضوء على ضرورة وجود آلية توزيع أكثر إنصافًا. وكان جزء كبير من تمويل المناخ لهذه الدول في شكل قروض، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم أعباء الديون وإعاقة جهود التنمية المستدامة. ويثير هذا النهج مخاوف بشأن استدامة وفعالية نماذج التمويل الحالية ويدعو إلى التحول نحو التمويل القائم على المنح وشروط القروض الأكثر ملاءمة لضمان ألا يسبب تمويل المناخ مزيدًا من الضغوط المالية على هذه الدول الضعيفة فعلًا.[12]

علاوة على ذلك، فإن تدفق التمويل المناخي إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراع غالبًا ما تواجهه تحديات مثل عدم الاستقرار السياسي، ونقص القدرات المؤسسية، وارتفاع مخاطر الاستثمار المتصورة. ورغبةً في التغلب على هذه العوائق، يتزايد تبنّي البلدان المتقدمة والممولين الدوليين لآليات تمويل أكثر مرونة وابتكارًا. وتشمل هذه الحلول التأمين ضد المخاطر، وحلول التمويل المختلط، واستخدام أدوات تعديل مواجهة الأزمات التي تسمح بإعادة تخصيص الأموال بسرعة في الاستجابة للصدمات والضغوط.

بينما يتم إحراز تقدم في هذا الشأن، هناك إدراك متزايد بين البلدان المتقدمة بأن هناك حاجةً إلى أساليب أفضل توجيهًا وأكثر تماسكًا وشفافيةً لضمان فعالية وصول تمويل المناخ إلى الفئات السكانية الأكثر ضعفا في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. وتدرك أيضًا هذه الدول أهمية مواءمة دعمهم المالي مع أهداف بناء السلام وبناء الدولة لضمان التنمية المستدامة والقدرة على الصمود على المدى الطويل في هذه المناطق.

وقد انعكس هذا في إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 28) بشأن الإغاثة والتعافي والسلام، والذي أقرته 82 حكومة و43 منظمة دولية، وشدد على تعزيز الدعم المالي للتكيف مع المناخ والقدرة على الصمود باعتباره الهدف الأساسي. ومن بين الدول التي التزمت بالإعلان، تم تصنيف 30٪ فقط منها على أنها دول متقدمة (طبقًا لتصنيفها في مؤشر التنمية البشرية بنسبة أعلى من 0.8، وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وقد يبدو هذا بمثابة عدد متواضع من البلدان المتقدمة الملتزمة بالإعلان الجديد، ولكن يمكن اعتباره أيضًا بدايةً مشجعةً، مع توقع أن تتعهد دول متقدمة أخرى بدعم الإعلان في ضوء الطلب الكبير على تمويل المناخ.

ويمكن للعديد من صناديق تمويل المناخ العالمية، التي تم إنشاؤها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من بين أمور أخرى، أن تدعم هذا الإعلان، وقدمت العديد من الدول في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين التزامات مالية لهذه الصناديق، مما يدل على استعداد عالمي لدعم العمل المناخي. ومع ذلك، يشير البيان إلى فجوة خطيرة: فالتعهدات التي تم التعهد بها لم تكن مخصصة صراحةً للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. ويثير هذا الافتقار إلى التحديد مخاوف بشأن تخصيص هذه الأموال وما إذا كانت الموارد الكافية ستعالج بشكل مباشر التحديات الفريدة التي تواجهها البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات من بين أكثر البلدان عرضة لآثار تغير المناخ، ومع ذلك فهي غالبا ما تكون أقل قدرة على التكيف مع هذه الآثار والتخفيف من حدتها بسبب الهشاشة والصراع والتحديات الاجتماعية والاقتصادية القائمة. وفي حين أن مبادرات تمويل المناخ العالمي تمثل موردا حيويا لتنفيذ العمل المناخي، فمن المهم ضمان حصول البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات على التمويل اللازم والحصول على حصة عادلة من هذه الأموال من أجل التكيف مع المناخ والقدرة على الصمود. ولن يشمل ذلك تعهدات عامة فحسب، بل يشمل أيضًا التزامات وآليات مستهدفة مصممة لضمان الوصول العادل إلى الموارد الحيوية في هذه المناطق شديدة الاحتياج.

الاستفادة من الجهات الفاعلة في مجال تمويل المناخ لتوفير التمويل للبلدان المتضررة من الهشاشة والصراع

في سياق استفادة البلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع من تمويل المناخ، من الضروري التعرف على أدوار الجهات المالية الراسخة والقادرة على التعامل مع هذه البيئات الصعبة والاستفادة من خبراتها. ومن الجدير بالذكر أن المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي التابع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يبرزان بين الجهات الرئيسية. حيث يركز المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي بشكل خاص على مساعدة البلدان المعرضة بشدة للكوارث الطبيعية وتأثيرات المناخ، وتزويدها بالأدوات اللازمة والتمويل لتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الكوارث وقدراتها على التكيف مع المناخ. وبالمثل، يدعم صندوق النقد الدولي الاستقرار الاقتصادي في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات من خلال تقديم المساعدات المالية والمشورة في مجال السياسات التي يمكن أن تشمل أيضًا الإجراءات المتعلقة بالمناخ، مثل تنفيذ استراتيجيات المرونة المناخية ضمن إصلاحات اقتصادية أوسع نطاقًا.

المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي التابع للبنك الدولي

المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي هو شراكة عالمية يديرها البنك الدولي. ويقدم التمويل في شكل منح ومساعدات فنية لمساعدة البلدان على تعميم إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في استراتيجيات التنمية الوطنية وبرامج الاستثمار. ويساعد الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي البلدان المنخفضة القدرات والمعرضة للمخاطر العالية على زيادة قدرتها على مواجهة المخاطر الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ.

في البلدان التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف،[13] يلعب البنك الدولي والصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي أدوارا حيوية من خلال دمج استراتيجيات الحد من المخاطر والقدرة على الصمود في الجهود العامة لمنع الصراعات والتعافي. فهما يضمان أن تدعم مبادرات تمويل المناخ وإدارة مخاطر الكوارث بناء السلام وبناء مؤسسات الدولة والتعافي المرن، ومعالجة المخاطر المركبة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والصراعات. ومن خلال توفير الموارد والخبرات والقدرة على التجميع، يساعد البنك الدولي والصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي البلدان التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف على تصميم وتنفيذ استراتيجيات تخفف من آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وبالتالي المساهمة في التنمية المستدامة والسلام.

في تقرير البنك الدولي الأخير الذي يستعرض إدارة مخاطر الكوارث في البلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف بين عامي 2012 و2022، فإن البنك قدّم تمويلًا بقيمة 143 مليار دولار إلى البلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، منها 29.4 مليار دولار مخصصة لأنشطة إدارة مخاطر الكوارث. وخلال العقد نفسه، قدم الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي 320 منحة في 50 دولة تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف بقيمة 153 مليون دولار أمريكي.[14]

صندوق النقد الدولي

يوفر صندوق النقد الدولي التعاون النقدي والاستقرار المالي من خلال تقديم المشورة في مجال السياسات والمساعدات المالية والخبرات الفنية للدول الأعضاء فيه.

في سياق الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات،[15] يلعب صندوق النقد الدولي دورًا مهمًا من خلال توفير الدعم المالي والمشورة في مجال السياسات بهدف تحقيق استقرار الاقتصادات، والحد من الفقر، وإرساء الأساس للنمو المستدام. ورغم أن صندوق النقد الدولي لا يقدم "أموالاً للمناخ" في حد ذاتها، فإن مبادراته من الممكن أن تدعم بشكل غير مباشر جهود التكيف مع تغير المناخ في هذه الدول. ويساعد صندوق النقد الدولي، من خلال برامجه، البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في بناء مؤسسات أقوى، وتحسين الحوكمة، وتعزيز القدرة على إدارة التحديات الاقتصادية، بما في ذلك تلك التي يفرضها تغير المناخ. على سبيل المثال، من الممكن أن تساعد مشورة صندوق النقد الدولي في مجال السياسات في دمج اعتبارات تغير المناخ في السياسات الاقتصادية والأطر المالية، مما يضمن إدارة المخاطر المناخية بفعالية، ويضمن استعداد البلدان بشكل أفضل للتعامل مع الكوارث الطبيعية والصدمات المرتبطة بالمناخ. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لصندوق النقد الدولي، من خلال برامجه لتنمية القدرات، أن يساعد البلدان المتضررة من الهشاشة والصراع على

بناء الخبرات اللازمة لمعالجة الجوانب الاقتصادية للسياسات البيئية وسياسات تغير المناخ. على مدار العقد الماضي، قدم الصندوق دعما ماليا طارئا بقيمة 7.5 مليار دولار إلى 28 اقتصادا تعتبر من البلدان المتأثرة بالصراعات.[16]

ولا يقتصر دور الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي التابع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على توفير الموارد المالية للبلدان المتأثرة بالصراعات فحسب، بل يقدمان أيضا الخبرة في مجال تقييم المخاطر وبناء القدرات، وهو أمر بالغ الأهمية لدمج القدرة على التكيف مع تغير المناخ في السياسات الوطنية للبلدان التي تعاني من الهشاشة والصراع. ويُعدُّ الدعم الذي يقدمه الصندوقان أمرًا حيويًا في ضمان فعالية تمويل المناخ وتوافقه مع الاحتياجات والظروف المحددة للدول المتأثرة بالصراعات، وبالتالي تعظيم تأثير الجهود العالمية لمعالجة الضعف المناخي في بعض مناطق العالم الأكثر عرضة للخطر.

وتدعم صناديق المناخ الأخرى البلدان النامية في إجراءات التكيف والتخفيف، ولكنها لا تدعم بالضرورة البلدان التي تعاني من الهشاشة والصراعات. ويمكن لهذه الصناديق دمج تقييمات الحساسية للصراعات والهشاشة في آلياتها.

صندوق الخسائر والأضرار

تم تدشين صندوق الخسائر والأضرار في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين في شرم الشيخ في مصر. ويهدف الصندوق إلى مساعدة البلدان الضعيفة الأكثر تضررا من تغير المناخ في التعافي من الكوارث، والتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، مثل الأحداث المناخية القاسية والجفاف والفيضانات وارتفاع منسوب مياه البحر. وتتضمن آلية تمويل صندوق الخسائر والأضرار مساهمات من مختلف البلدان والكيانات، مع التركيز بشكل خاص على دعم البلدان النامية الأكثر تأثراً بتغير المناخ والأقل قدرةً على التعامل مع آثاره. ويهدف الصندوق إلى تعبئة الموارد من البلدان المتقدمة، وكذلك من المصادر الخاصة والعامة، لتقديم المساعدة المالية إلى من يحتاجها.

في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، تمت الموافقة على استراتيجية تعزيز الجوانب التشغيلية للصندوق. ويستضيف البنك الدولي الصندوق، ويتولى أمانته خلال السنوات الأربع الأولى، ويُرشِّح أعضاء مجلس إدارته.[17] وبلغ إجمالي التعهدات المقدمة للصندوق خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين 661.39 مليون دولار.[18] ويُعدُّ هذا الصندوق خطوةً محوريةً نحو معالجة آثار تغير المناخ التي تسببت فعلًا في ضرر كبير للمجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم.

صندوق التكيُّف

صندوق التكيف مع المناخ، الذي تم إنشاؤه بموجب بروتوكول كيوتو التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مخصص لمساعدة البلدان النامية في بناء القدرة على مواجهة تغيُّر المناخ والتكيف مع آثاره. ويطبق الصندوق نهجًا فريدًا؛ إذ إنه يعطي المسؤولية الكاملة عن مشاريع التكيف للبلدان المستفيدة، مما يغطي العملية برمتها من التخطيط إلى التنفيذ مع الحفاظ على الشفافية والمساءلة. ويدير الصندوقَ مجلسُ صندوق التكيف، الذي يشرف على عملياته ويديرها. ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي (الذي يعمل بمثابة الأمين على الصندوق)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة شؤون العمليات اليومية وشؤون الأمانة العامة للصندوق. وتسمح آلية التمويل الخاصة بصندوق التكيف مع المناخ بالوصول المباشر، مما يعني أن الكيانات الوطنية والإقليمية يمكنها تلقي وإدارة الأموال مباشرة لمشاريع التكيف مع المناخ والقدرة على مواجهة آثاره. ويعطي هذا النهج القدرة لأصحاب المصلحة المحليين لضمان تصميم المشاريع وفقًا للاحتياجات والظروف المحددة للمجتمعات التي يهدفون إلى خدمتها. ويدعم الصندوق مجموعةً متنوعةً من المشاريع في مختلف القطاعات، مثل الزراعة وإدارة المياه والحد من مخاطر الكوارث، بهدف الحفاظ على الموائل الطبيعية وتعزيز الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش.

في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، تلقى صندوق التكيف مع المناخ دعمًا ماليًا كبيرًا، حيث تعهدت أطراف مختلفة بتقديم أكثر من 192.31 مليون دولار. ويتيح هذا التمويل مواصلة وتوسيع المشاريع الحيوية التي تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية.[19]

صندوق البلدان الأقل نموًا

صُمِّم صندوق البلدان الأقل نمواً خصيصًا لمساعدة أفقر دول العالم في مواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ، وهو يهدف إلى تحقيق أهداف اتفاق باريس. ويركز الصندوق، الذي يديره مرفق البيئة العالمية، على دعم هذه البلدان الضعيفة في جهودها الرامية إلى صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف. وتمكنهم هذه البرامج من تحديد ومعالجة احتياجات التكيف المناخي الأكثر إلحاحا، مثل الإنتاجية الزراعية، والموارد المائية، وقدرة البنية التحتية على تحمُّل تغير المناخ.

تسمح آلية التمويل الخاصة بصندوق البلدان الأقل نمواً بالتخصيص المباشر للموارد لمشاريع التكيف الأكثر إلحاحاً والأكثر فورية التي تحددها هذه البلدان بنفسها. ويضمن ذلك أن يكون التمويل موجهًا وفعالًا، ويعالج نقاط الضعف والاحتياجات المحددة، على النحو الذي تحدده البلدان المتلقية.

في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، تلقى صندوق البلدان الأقل نمواً تعهدات جديدة يبلغ مجموعها 141.74 مليون دولار. ويعكس هذا الالتزام اعتراف المجتمع الدولي بالحاجة الماسة إلى دعم البلدان الأقل نمواً في جهودها للتكيف مع تغير المناخ وأهمية توجيه الموارد المالية إلى المجالات الأكثر احتياجًا لها، وهو ما يمكن أن يكون أكثر فعالية في الحد من الضعف المناخي وتعزيز القدرة على تحمُّل تغير المناخ.[20]

الصندوق الخاص لتغير المناخ

الصندوق الخاص لتغير المناخ هو آلية تمويل تدعم مجموعةً واسعةً من الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ. وبخلاف الصناديق الأخرى التي قد تركز تحديدًا على التكيف أو التخفيف، فإن الصندوق الخاص بتغير المناخ مصمم لتمويل المشاريع التي تغطي جوانب مختلفة من تغير المناخ، بما في ذلك التكيف، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. ويهدف الصندوق إلى دعم المشاريع في البلدان النامية المعرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ. ويغطي الصندوق قطاعات مثل الزراعة والموارد المائية وإدارة المناطق الساحلية والبنية التحتية والصحة، وغيرها. ويسعى إلى دمج استراتيجيات التكيف والتخفيف في خطط وسياسات التنمية الوطنية. وعلى غرار صندوق البلدان الأقل نمواً، يدير مرفق البيئة العالمية الصندوق الخاص لتغير المناخ. التمويل من الصندوق الخاص لتغير المناخ متاح للبلدان النامية الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويتم تنفيذ المشاريع من قبل وكالات مختلفة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، وغيرها من الوكالات المعتمدة من قبل مرفق البيئة العالمية. في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، حصل الصندوق الخاص لتغير المناخ على 32.5 مليون دولار من التعهدات الجديدة.[21]

الصندوق الأخضر للمناخ

صندوق المناخ الأخضر هو أكبر صندوق متعدد الأطراف في العالم تم إنشاؤه ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لمساعدة البلدان النامية في ممارسات التكيف والتخفيف لمواجهة تغير المناخ. ويهدف الصندوق الأخضر للمناخ إلى أن يكون محور الجهود الرامية إلى زيادة تمويل المناخ بموجب اتفاقية المناخ الدولية، مع التركيز على دعم المشاريع والبرامج والسياسات وغيرها من الأنشطة في البلدان النامية. ويأتي التمويل من مساهمات الدول المتقدمة ويتم توزيعه على الدول النامية في شكل منح وقروض وأسهم وضمانات. وتهدف هذه الآلية المالية إلى تعزيز التحوُّل النوعي نحو تنمية منخفضة الانبعاثات وقادرة على التكيف مع تغير المناخ، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الدول المعرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية.

في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، تم الإعلان عن ستة تعهدات جديدة بقيمة إجمالية تبلغ 3.5 مليار دولار، ليصل إجمالي التجديد الثاني لموارد الصندوق إلى 12.8 مليار دولار. ويتيح هذا التمويل الجديد للصندوق الأخضر للمناخ توجيه موارد مالية جديدة متوقعة إلى البلدان النامية خلال دورة البرامج الممتدة لأربع سنوات القادمة لمعالجة آثار تغير المناخ وحماية المجتمعات الأكثر ضعفاً.

وهناك آليتان ماليتان أخريان جديرتان بالذكر وهما المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي التابع للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وحتى لو لم تكن الآليتان جزءًا من آلية تمويل المناخ التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإنها يمكن أن تلعبا دورًا مهمًا في تمويل التكيف مع المناخ لأنهما توجهان التمويل إلى البلدان التي تعاني من الهشاشة والصراعات والمناخ كما هو مذكور آنفًا.

الإعلان بشأن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام الصادر في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف

الإعلان بشأن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام هو خطوة مهمة في الاستجابة العالمية للتحديات المتداخلة المتمثلة في تغير المناخ والصراعات والأزمات الإنسانية. ويمثل هذا الإعلان، الذي تم تدشينه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الثامن والعشرين (كوب 28) في دولة الإمارات العربية المتحدة، التزامًا رائدًا من قبل تحالف واسع من الأطراف المعنية. وتشمل هذه الجهات الفاعلة العالمية الرئيسية الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية والمنظمات العاملة في قطاعات المناخ والتنمية والإغاثة الإنسانية والسلام. والغرض من الإعلان هو تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في المجتمعات الضعيفة، ولا سيما تلك المتضررة من الهشاشة أو الصراع أو التي تواجه احتياجات إنسانية شديدة.

يؤكد الإعلان على الحاجة الملحة إلى زيادة كبيرة في الدعم، بما في ذلك الموارد المالية والقدرات التقنية والمؤسسية، وتعزيز الشراكات على جميع المستويات. وهذا يسلط الضوء على نقاط الضعف المتزايدة التي تواجهها المجتمعات التي هي في صدارة أزمة المناخ، والتي غالبا ما تتفاقم بسبب الهشاشة والصراع، مما يعيق قدراتها على مواكبة تغير المناخ ويقوض خيارات التكيف أمامها. ويعترف هذا الإعلان بالتداخل المعقد بين التدهور البيئي والصراع، ويشير إلى الكيفية التي يؤدي بها تغير المناخ إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية وخلق تحديات كبيرة أمام الاستقرار.

تضمَّن الإعلان ثلاثة محاور رئيسية. الأول هو **تعزيز الدعم المالي وبناء القدرات**. وهذا يؤكد الحاجة الماسة لزيادة الدعم المالي وبناء القدرات بشكل كبير للمجتمعات الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ، وخاصة تلك الموجودة في المناطق المتضررة من الصراع. ويدعو الإعلان إلى زيادة كبيرة في التمويل والمساعدات الفنية لتمكين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. وتهدف المبادرة إلى بناء مجتمعات أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التحديات البيئية، من خلال تعزيز قدرة هذه الجهات الفاعلة على الوصول إلى التمويل المناخي واستخدامه بكفاءة. ويقرُّ هذا النهج بأهمية هياكل الحكم المحلي والمنظمات المجتمعية في فعالية استراتيجيات التكيف المناخي. ولا يقتصر التركيز على بناء القدرات على الموارد المالية فحسب، بل يشمل أيضًا نقل المعرفة والمهارات، مما يضمن استدامة جهود القدرة على التكيف مع تغير المناخ وارتكازها على الواقع المحلي.

المحور الرئيس الثاني **هو فهم وتحسين الممارسات الجيدة والبرامج**. يحدد الإعلان استراتيجية شاملة لوضع البرامج للتكيف مع المناخ بما يتناسب مع احتياجات الفئات السكانية الأكثر ضعفا. وينطوي ذلك على تصميم وتنفيذ مشاريع للتكيف مع المناخ لا تعتمد فقط على فهم متعمق لنقاط الضعف المحلية، ولكنها تتكامل أيضًا مع أهداف التنمية وبناء السلام الأوسع. ويدعو هذا النهج إلى تعديل التدخلات بما يتيح التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، مع المساهمة في الوقت نفسه في التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء قدرة المجتمعات على الصمود من الألف إلى الياء، مما يضمن تناغم الإجراءات المناخية مع الجهود المبذولة لمعالجة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز السلام، وذلك من خلال إعطاء الأولوية للمبادرات الشاملة التي يقودها المجتمع. المحور الرئيسي الثالث والأخير هو ضمان العمل المنسق والتعاوني من خلال التشديد على ضرورة **تنسيق الشراكة والتعاون** بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وإدراكًا للطبيعة المترابطة لتحديات المناخ والسلام والتنمية، يدعو هذا النهج إلى استجابة موحدة تبني على نقاط القوة والموارد لدى مختلف الجهات الفاعلة. ويسعى هذا التعاون إلى تعزيز كفاءة وتأثير جهود التكيف مع تغير المناخ، وضمان تنسيق التدخلات، وتجنب الازدواجية، ومعالجة الاحتياجات المعقدة للمجتمعات المتضررة بشكل فعال. ويعد هذا الجهد المنسق ضروريا لوضع نهج شامل للتكيف مع المناخ، حيث يتم دمج بناء السلام والمساعدة الإنسانية في الجهود المناخية. النهج الذي يبحث عن نقاط الالتقاء والتضافر يمكن أن يؤدي إلى نتائج أكثر استدامةً وسلامًا.

الخاتمة والتوصيات

إنّ الإعلان الصادر في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف بشأن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام له أهمية بالنسبة للبلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع، لأنه يعترف بالعلاقة المعقدة بين تغير المناخ والهشاشة والصراع. ويطمح هذا الإعلان إلى دمج هذه القضايا في أجندة العمل المناخي العالمي لضمان الاستجابة الهادفة والفعالة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّه يركز على الحاجة إلى التعاون الدولي لدعم المجتمعات التي تواجه التهديدين المزدوجين المتمثلين في تغير المناخ والصراع. يركز الإعلان على تعزيز الدعم المالي وبناء القدرات، وتحسين الممارسات الجيدة ووضع البرامج، وضمان العمل المنسق بين مختلف الجهات ذات العلاقة. تمويل المناخ أمر بالغ الأهمية، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تعيش في أوضاع هشة وتعاني من الصراعات، حيث غالبا ما يكون التمويل أقل والمخاطر المتصورة أعلى. يتطلب تحسين وصول هذه الدول إلى التمويل المناخي اتباع نهج متعدد الأوجه يعالج كلاً من الحواجز الموجودة في النظم ذاتها والتحديات المحددة التي تواجهها هذه المناطق. يمكن للعديد من الآليات والصناديق المالية تعزيز الجهود العالمية لدعم هذه المناطق الضعيفة من خلال التأكد من إعطاء الأولوية للتأثيرات على مستوى المجتمعات. ومن الضروري أن تركز مبادرات تمويل المناخ على النتائج التي تعود بالنفع المباشر على المجتمعات الأكثر تضررا من تغير المناخ والهشاشة والصراع. في ضوء ما ورد أعلاه، تقدم هذه النظرة التحليلية التوصيات التالية:

- **الاستفادة من الموارد المالية المخصصة:** الاستفادة الكاملة من الآليات المالية القائمة مثل المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي التابع للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، التي تشمل تقييم الحساسية للصراع والهشاشة في تمويل المناخ لضمان تنفيذ مشاريع التكيف مع المناخ والقدرة على الصمود في البلدان المتضررة من الهشاشة والصراع. ولا يقتصر دور هاتين المؤسستين على توفير الموارد المالية للبلدان التي تعاني من الهشاشة والصراعات فحسب، بل يقدمان أيضا الخبرة في مجال تقييم المخاطر وبناء القدرات، وهو أمر بالغ الأهمية لدمج القدرة على التكيف مع تغير المناخ في السياسات الوطنية للبلدان التي تعاني من الهشاشة والصراع. وتعد مشاركتهما بالغة الأهمية في ضمان فعالية تمويل المناخ وتصميمه خصيصًا لتلبية احتياجات وظروف الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وبالتالي تحسين تأثير الجهود العالمية الرامية إلى معالجة الضعف المناخي في بعض المناطق الأكثر ضعفًا في العالم.

- **تعزيز الوصول إلى الموارد المالية:** دعم البلدان التي تعاني من الهشاشة والصراعات في الوصول المباشر إلى صناديق المناخ الدولية من خلال تعزيز قدرات الكيانات المحلية والوطنية. يشمل ذلك بناء قدراتها الفنية والإدارية والائتمانية لتلبية متطلبات اعتمادها لدى صناديق المناخ الرئيسية. في الوقت نفسه، تعزيز حلول التمويل المحلية من خلال تشجيع استحداث واستخدام حلول التمويل المناخي المحلية التي يمكن توظيفها بفعالية في سياق البلدان التي تعاني من الهشاشة والصراعات. يشمل ذلك دعم صناديق المناخ المحلية والمؤسسات المالية التي تفهم السياق المحلي وتستطيع إدارة الأموال وتوزيعها بفعالية.

- **تبسيط عمليات تقديم الطلبات:** تبسيط عمليات التقديم والموافقة للحصول على التمويل من صناديق المناخ. يمكن أن تشكل الإجراءات المعقدة عائقًا كبيرًا أمام البلدان التي تعاني من الهشاشة والصراعات والتي لديها قدرات فنية محدودة. وينبغي أن يهدف التبسيط إلى الحد من البيروقراطية مع الحفاظ على الشفافية والمساءلة. ويمكن تعزيز ذلك من خلال إنشاء نوافذ مخصصة للبلدان التي تعاني من الهشاشة والصراعات. إنشاء نوافذ تمويل خاصة ضمن آليات تمويل المناخ الحالية المصممة خصيصًا للبلدان التي تعاني من الهشاشة والصراعات. ويجب أن تطبق هذه النوافذ متطلبات أقل صرامة وأن تكون أكثر مرونة لاستيعاب طبيعة الهشاشة والصراع التي لا يمكن التنبؤ بها.

- **تعزيز آليات التمويل المبتكرة:** الاستفادة من آليات التمويل المختلط لجذب استثمارات القطاع الخاص إلى مشاريع المناخ في البلدان المتأثرة بالهشاشة والصراعات. إن الجمع بين الأموال الميسرة والاستثمار الخاص يمكن أن يقلل من المخاطر المتصورة ويتيح موارد إضافية للعمل المناخي. علاوة على ذلك، استحداث وتطبيق الأدوات المالية القادرة على التخفيف من مخاطر الاستثمار، مثل التأمين ضد المخاطر السياسية وضمانات الائتمان. يمكن لهذه الأدوات أن تجعل المشاريع المناخية أكثر جاذبية للمستثمرين عن طريق الحد من الخسائر المحتملة المرتبطة بالهشاشة وعدم اليقين في البلدان المتأثرة بالهشاشة والصراعات.

- **تعزيز التعاون والشراكات الدولية:** تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، من خلال تعزيز التعاون بين الحكومات والجهات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتجميع الموارد وتبادل المعرفة وتنسيق الإجراءات المناخية في البلدان التي تعاني من الهشاشة والصراعات. وينبغي أن تهدف الشراكات إلى

الاستفادة من نقاط القوة والموارد لدى كل جهة فاعلة لتحقيق أقصى قدر من التأثير لدعم المبادرات الوطنية والمحلية للتكيف مع المناخ والقدرة على الصمود. وكذلك **تشجيع التزام الدول المتقدمة بتقديم الدعم** بما يتماشى مع التزاماتها بموجب اتفاقيات المناخ الدولية. ولا يشمل ذلك المساهمات المالية المباشرة فحسب، بل يشمل أيضًا المساعدات الفنية وجهود بناء القدرات.

- **التركيز على بناء القدرات والسلام:** تعزيز القدرات المحلية وبناء الكفاءات الفنية والمؤسسية للكيانات الوطنية والمحلية لإدارة تمويل المناخ بشكل فعال، وضمان اضطلاع الجهات المحلية بالمسؤولية وإعطاء الأولوية للمشاريع ذات التأثيرات والنتائج الملموسة على مستوى المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، **الجمع بين العمل المناخي وجهود السلام**. من المهم تطبيق نهج شامل يدمج العمل المناخي مع استراتيجيات معالجة الهشاشة والصراع والاحتياجات الإنسانية، مما يعزز السلام المستدام والتماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

عند تنفيذ هذه التوصيات، تستطيع الجهات ذات العلاقة تعزيز كفاءة وتأثير تمويل المناخ والمساهمة في القدرة على التكيف والتعافي والمرونة لدى السكان الأكثر ضعفا.

Endnotes

1. COP28, "Declaration on Climate, Relief, Recovery, and Peace" (2023). https://www.cop28.com/en/cop28-declaration-on-climate-relief-recovery-and-peace

2. von Uexkull, N., & Buhaug, H. (2021). Security implications of climate change: A decade of scientific progress. Journal of Peace Research, 58(1), 3-17. https://doi.org/10.1177/0022343320984210

3. UNEP, "Climate change and security risks". https://www.unep.org/topics/fresh-water/disasters-and-climate-change/climate-change-and-security-risks

4. Action for Humanity "The Climate-Conflict Nexus: The Crucial Role Of Climate Finance In Fragile And Conflict-Affected Settings" (2023). https://actionforhumanity.org/media/16890841119567873/Investing%20in%20Climate%20Finance%20for%20Sustaining%20Peace,%20Security,%20and%20Stability%20in%20Fragile%20and%20Conflict%20Affected%20Settings.pdf

5. FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO, "The State of Food Security and Nutrition 2023" (2023). https://data.unicef.org/resources/sofi-2023/

6. International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies (IFRC), "The Cost of Doing Nothing" (2019). https://www.ifrc.org/press-release/200-million-people-need-us20billion-respond-new-report-estimates-escalating

7. Notre Dame Global Adaptation Initiative (ND-GAIN), "ND-GAIN Country Index" (2022). https://gain.nd.edu/our-work/country-index/rankings/

8. International Committee of the Red Cross, "Making Adaptation Work" (2023). https://www.icrc.org/en/document/report-impact-climate-change-and-armed-conflict-near-and-middle-east

9. REACH, "Briefing Note: Humanitarian Impact of Water Shortages in Northeast Syria" (2022). https://repository.impact-initiatives.org/document/reach/e6cdd794/REACH_SYR-Humanitarian-Impact-of-Water-Shortages-in-NES-April-2022-1.pdf

10. UNDP, " Climate Finance for Sustaining Peace" (2021). https://www.undp.org/publications/climate-finance-sustaining-peace-making-climate-finance-work-conflict-affected-and-fragile-contexts

11. Action for Humanity, "The Climate-Conflict Nexus: The Crucial Role Of Climate Finance In Fragile And Conflict-Affected Settings" (2023). https://actionforhumanity.org/media/16890841119567873/Investing%20in%20Climate%20Finance%20for%20Sustaining%20Peace,%20Security,%20and%20Stability%20in%20Fragile%20and%20Conflict%20Affected%20Settings.pdf

12. OXFAM, "Forgotten frontlines: looking at the climate finance going to fragile and conflict affected states in 2019-20" (2023). https://www.oxfam.org/en/press-releases/forgotten-frontlines-looking-climate-finance-going-fragile-and-conflict-affected

13. World Bank, "FCS Lists from FY06 to FY23". (2023). https://thedocs.worldbank.org/en/doc/a91e714e0a53291b569c4a41981aa2c5-0090082023/original/FCSList-FY06toFY23.pdf

14. World Bank; Global Facility for Disaster Reduction and Recovery (GFDRR). 2023. A Review of Disaster Risk Management for Fragility, Conflict and Violence Countries in the World Bank Portfolio: Fiscal Years 2012–2022. © Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/40505 License: CC BY-NC 3.0 IGO.

15. International Monetary Fund, "Fy24 List of Fragile and Conflict-Affected States" (2024). https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2023/03/22/-/media/607388C9007E4D27A19F0C0C2B2A33DD.ashx

16. International Monetary Fund. Fragile and Conflict-Affected States (FCS). https://www.imf.org/en/Topics/fragile-and-conflict-affected-states

17. UNFCCC, "Members nominated to the Loss and Damage fund Board" (2023). https://unfccc.int/process-and-meetings/bodies/funds-and-financial-entities/loss-and-damage-fund-joint-interim-secretariat/members-nominated-to-the-loss-and-damage-fund-board

18. UNFCCC, "Pledges to the Loss and Damage Fund" (2023). https://unfccc.int/process-and-meetings/bodies/funds-and-financial-entities/loss-and-damage-fund-joint-interim-secretariat/pledges-to-the-loss-and-damage-fund

19. Adaptation Fund, "Adaptation Fund Mobilizes Over US$ 192 Million in New Pledges at COP28 for the Most Climate-Vulnerable" (2023). https://www.adaptation-fund.org/press-release-adaptation-fund-mobilizes-nearly-us-160-million-in-new-pledges-at-cop28-for-the-most-climate-vulnerable/

20. Global Environment Facility, "Joint statement on donors' pledge of $174.2 million and confirmation of support to the Least Developed Countries Fund and Special Climate Change Fund" (2023). https://www.thegef.org/newsroom/news/joint-statement-donors-pledge-174-2-million-and-confirmation-support-least-developed

21. Ibid.

أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

مركز الدبلوماسية المناخية
Centre for Climate Diplomacy

In Collaboration with

MUBADALA

أدنوك ADNOC

Email: CCD@agda.ac.ae

www.agda.ac.ae
@agdauae
Anwar Gargash Diplomatic Academy